

## ملامح الاستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي: دراسة خاصة على المنشآت الصناعية بمنطقة مكة المكرمة

خالد بن عبدالعزيز السهلاوي

كلية العلوم الإدارية والتخطيط - جامعة الملك فيصل

الأحساء - المملكة العربية السعودية

### الملخص :

تهدف الدراسة إلى تحليل ملامح وطبيعة الاستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة. وذلك خلال الثلاثين سنة الماضية. وقد اعتمدت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي الوصفي الذي يستند إلى المصادر المكتبية والدراسات والوثائق المنشورة المتعلقة بواقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بشكل عام وفي منطقة مكة المكرمة بشكل خاص. وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع معدل انتشار المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة. كما توصلت الدراسة إلى أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة قطاع تنموي له مقومات وجذور متأصلة في منطقة مكة المكرمة، وأنه يبشر بمستقبل واعد يساهم في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المنطقة، حيث أن هذا القطاع يتميز بقدرته الفائقة على توفير فرص عمل لنسبة كبيرة من الأيدي العاملة العاطلة وبرؤوس أموال مناسبة.

إن نتائج هذه الدراسة من شأنها أن تثير شهية الجهات المختصة والمرتبطة بتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بضرورة إيجاد الآليات المناسبة لدعم هذا القطاع وتفعيل دوره ليس في منطقة مكة المكرمة وحسب وإنما في جميع مناطق ومدن المملكة، وأن تعيد النظر في السياسات والأنظمة القائمة التي لا تلبى احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعمل على تحديثها.

**مقدمة :**

يتجه الواقع العملي في ظل المتغيرات الحالية التي يشهدها اقتصاد المملكة نحو دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومساندته وذلك لنمو وإنتشار هذه المنشآت في كافة القطاعات الاقتصادية بالمملكة. ويشكل عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة بالمقارنة بعدد المنشآت الكلي في أي مدينة من مدن المملكة. كذلك تبين التجربة المحلية أن معظم مناطق المملكة بأجهزتها المختلفة كالغرف التجارية، ومراكز البحث، والجامعات، ظلت تبحث في السنوات القليلة الماضية عن كافة الطرق الرامية إلى دعم وتفعيل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأهميته اللامتناهية وقدرته على تعبئة الموارد وتحقيق أعلى قيمة مضافة منها، بالإضافة إلى إحداث التحول في علاقات وقيم العمل والإنتاج. ومما لا شك فيه أيضا أن درجة بطالة الموارد البشرية والطبيعية في المملكة وفي أي منطقة من مناطقها تتناسب بشكل طردي مع درجة تخلف قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيس للابتكار والتجديد وأداة للمحافظة على استمرارية المنافسة وتدعيمها من خلال استجابتها السريعة وبأقل تكلفة للتغيرات التي تطرأ على السلع والخدمات والعمليات والأسواق. بالإضافة إلى ذلك فإن المنشآت والشركات الكبيرة تعتمد على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في شراء احتياجاتها وترويج منتجاتها. إن أهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الوطني غني عن البيان والتعريف.

وتوضح النظرة المتفحصية لواقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق المملكة الضعف في معالجة هذا القطاع وتفعيل دوره (السهلاوي، ٢٠٠١م، السهلاوي وعبد القادر، ٢٠٠٢م، السهلاوي، ٢٠٠٤م). ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى حقيقة مفادها أن الحديث عن تنمية هذا القطاع لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الاقتصادية الأخرى. بمعنى أن الخلل الحاصل في هذه القطاعات لا بد وان ينعكس على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وان معوقات التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل

وتناقضاتها لابد أن ترثها تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولكي ينجح قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في مواجهة التحول القادم في عهد ما بعد النفط، يجب إعداده ويجدية وفي وقت مبكر وذلك من خلال العمل على إدخال تعديلات جذرية على معالم بنية هذا القطاع.

من هنا فإن هذه الدراسة تأتي في إطار الجهود التي يمكن أن تسهم في النهوض بواقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة التي تتسم بسمات وخصائص تميزها عن غيرها من مناطق المملكة العربية السعودية.

#### أهمية الدراسة وهدفها :

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس في منطقة مكة المكرمة وحسب وإنما في جميع مناطق المملكة. هذا فضلا عن أن عددها في تزايد مستمر ويشكل نسبة كبيرة من إجمالي المنشآت العاملة في المملكة. كما أن هذه المنشآت يمكن أن تسهم كثيرا في توجيه المدخرات الخاصة للسكان المحليين، مما يساعد على زيادة وتنويع مصادر الدخل ورفع مستوى معيشة الأفراد وتوظيف القسم الأكبر من القوى العاملة المحلية. إن الدور الحقيقي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة ما زال غير واضح شأنها في ذلك شأن باقي مناطق المملكة. انطلاقا من ذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلى توضيح هذا الدور وتفعيله من خلال دراسة ملامح وطبيعة الاستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه المنطقة الغالية على قلب كل مسلم.

لقد بدأت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة مكة المكرمة في الانتشار تلبية لاحتياجات السكان من السلع والخدمات في جميع القطاعات الاقتصادية وانسجاما مع ما يتمتع به أبناء هذه المنطقة من مهارات عالية في كثير من المهن والحرف. هذا إلى

جانأ الدور الكبير الذي تلعبه بعض المدن في هذه المنطقة، كمكة المكرمة، في ازدهار بعض الصناعات بإعتبارها سوقا دائما للعديد من الرواد والزائرين من مختلف بقاع الأرض. من ناحية أخرى، فإن تبني خطط التنمية السعودية المتعاقبة لموضوع خصخصة منشآت الأعمال وتعميق دور القطاع الخاص في كافة المجالات الاقتصادية وخاصة الصناعية أدى إلى زيادة انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى أصبحت هذه المنشآت تشكل شريحة كبرى من مجموع منشآت القطاع الخاص في منطقة مكة المكرمة من حيث عددها ومستوى إسهامها. وما جاءت به خطتنا للتنمية الاقتصادية الأخيرة من تركيز كبير واهتمام أكبر بدعم هذا النوع من المنشآت ورفع مساهمتها في المجالات المقترحة أمام القطاع الخاص إلا تعبيرا عن الدور الحيوي الهام والمأمول من هذه المنشآت.

أمام واقع وآفاق المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة هذا تتبلور إمكانية دراسة ملاحح الاستثمار في هذا النوع من المنشآت في منطقة مكة المكرمة. ولعل في رصد هذه الملاحح جل الفائدة للباحثين والمهتمين بموضوع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل تطويرها والارتقاء بها نحو الأفضل.

#### أسئلة الدراسة :

في ضوء الهدف المحدد للدراسة والمشكلة السابقة تحاول الدراسة الحالية الوصول إلى إجابات محددة للأسئلة التالية:

- ١- ما حجم الاستثمار في قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة وذلك خلال الثلاثين سنة الماضية ؟
- ٢- ما هي أهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر انتشارا في منطقة مكة المكرمة ؟

٣- ما ملامح ومدلولات الاستثمار في قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة ؟

٤- ما هي أهم التوصيات التي يمكن تقديمها للمساهمة في دعم وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة على ضوء ما جاءت به الدراسة من نتائج؟

#### منهجية الدراسة :

تنتهج هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي الذي يستند إلى المصادر المكتبية والدراسات والوثائق المنشورة المتعلقة بواقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بشكل عام وفي منطقة مكة المكرمة بشكل خاص.

#### تنظيم الدراسة :

للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أجزاء أساسية: تضمن الجزء الأول مقدمة الدراسة، أهميتها وأهدافها، أسئلة الدراسة، ثم منهجية الدراسة. في حين تناول الجزء الثاني الإطار النظري للدراسة، وتناول الجزء الثالث تحليل ملامح وطبيعة الاستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة. وفي الجزء الرابع جاءت الخلاصة والتوصيات.

#### الإطار النظري للدراسة :

#### مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة :

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من مجموع المنشآت والشركات الاقتصادية العاملة بالاقتصاد الوطني لمعظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وعلى الرغم مما تعانيه هذه المنشآت من مشكلات ومعوقات هنا وهناك، إلا أنها تبقى من أهم المجالات التي تعتمد عليها اقتصاديات هذه الدول. ونظرا للدور الذي يلعبه

الحجم الاقتصادي للمنشأة في تحديد مكانتها داخل الاقتصاد الوطني، فقد جرى العرف على تقسيم المنشآت من حيث حجمها إلى:

Handicrafts and Cottage Industries	منشآت أسرية
Small Scale Enterprises	منشآت صغيرة
Medium Scale Enterprises	منشآت متوسطة
Large Scale Enterprises	منشآت كبيرة

وتختلف الآراء حول وجود تعريف دقيق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف التعريف بين دولة وأخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية ومراحل نموها ومستوى التقدم التقني بها. ويعتبر التعريف التالي أحد أهم التعاريف الجيدة التي وردت في هذا الشأن (غرفة تجارة وصناعة وزراعة الفجيرة، ١٩٩٨م)

"تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة تلك المنشآت التي تتميز بانخفاض رأسمالها وقلة العدد الذي تستخدمه من العمال وصغر حجم مبيعاتها وقلة الطاقة اللازمة لتشغيلها، كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة واعتمادها على الخامات المتوفرة محليا وعلى تصريف وتسويق منتجاتها في نفس المنطقة التي تنشأ بها والمناطق المجاورة لها".

ومن هذا التعريف يتبين لنا أن هناك مجموعة من المعايير التي ربما تساعد في الوصول إلى مفهوم مشترك نسبيا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. من هذه المعايير ما هو كمي ومنها ما هو نوعي. فالمعايير الكمية تهتم بتصنيف المنشآت اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروق بين الأحجام المختلفة للمشروعات، مثل حجم العمالة وقيمة الأصول وحجم المبيعات وحجم الاستهلاك السنوي من المواد الخام ومقدار القيمة المضافة. في حين تهتم المعايير النوعية بتصنيف المنشآت بصورة موضوعية استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية، مثل نمط الإدارة، والملكية، والتقنية المستخدمة (السهلاوي، ٢٠٠١م).

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام التصنيف الذي اقترحه الدراسة التي أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والمقدمة إلى ندوة أساليب تنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ١٩٩٤م). فلقد اقترحت الدراسة تصنيفا كمياعتمادا على معياري العمالة ورأس المال. حيث اعتبرت المنشأة التي لا يتجاوز عدد العمالة فيها ٣٠ عاملا منشأة صغيرة، وصنفت المنشآت التي لا تزيد العمالة فيها عن ٦٠ عاملا على أنها متوسطة. وبالنسبة لرأس المال، فقد صنفت المنشآت التي لا يتجاوز الاستثمار فيها المليون دولار أمريكي على أنها صغيرة، والمنشآت التي لا يزيد رأس المال المستثمر فيها عن ٥,٥ مليون دولار أمريكي على أنها منشآت متوسطة. وتشير العديد من الدراسات إلى أن معيار رأس المال أكثر ملائمة في التطبيق من معيار العمالة على منشآت الأعمال في القطاع الصناعي. إذ أنه في المنشآت ذات الكثافة الرأسمالية تزداد التقنية فتكون العمالة قليلة، وفي المنشآت الصغيرة يكون حجم رأس المال قليل والتقنية المستخدمة محدودة وعدد العمالة كبير، لذا فإن تطبيق معيار العمالة على منشآت القطاع الصناعي سيعطي نتائج عكسية حيث تصبح المنشآت الكبيرة صغيرة والمنشآت الصغيرة كبيرة (مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، ١٩٩٤م). ونظرا إلى كون الدراسة التي نحن بصددنا دراسة تطبيقية على المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة، فإن المعيار المستخدم في تعريف المنشأة الصغيرة والمتوسطة هو معيار رأس المال المشار إليه أعلاه.

### الاقتصاد السعودي والتحديات المستقبلية

انعكست الأوضاع الاقتصادية الدولية خلال الأعوام القليلة الماضية على نمط النمو الاقتصادي العام في المملكة العربية السعودية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة ككل بالأسعار الجارية قد سجل نموا نسبته ٢,٨ % ليبلغ ٦٩٨,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٢م مقارنة بالعام الذي قبله. ويبين الهيكل القطاعي

للناتج المحلي الإجمالي للمملكة لعام ٢٠٠٢م ارتفاع الأهمية النسبية للقطاعات النفطية وغير النفطية، حيث تشير البيانات إلى أن الناتج المحلي للقطاع غير النفطي قد نما بنسبة ٣,١ ٪ ليبلغ ٤٣٦,٧ مليار ريال وبما يعادل ٦٢,٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفيما يتعلق بمكونات الناتج المحلي للقطاع غير النفطي فقد ارتفع نمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة ٤ ٪ ليبلغ ٢٨٦,١ مليار ريال، إلى جانب ارتفاع ناتج القطاع الحكومي بنسبة ١,٤ ٪. أما ناتج القطاع النفطي فقد ارتفع بنسبة ٢,٥ ٪ عام ٢٠٠٢ مقارنة بانخفاض نسبته ١١,٦ ٪ عام ٢٠٠١م. (مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤٢٤هـ).

وتشير التقديرات الأولية المتوفرة عن المملكة العربية السعودية إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالريال السعودي قد ارتفع كذلك خلال العام ٢٠٠٢م مقارنة بالعام ٢٠٠١م بنسبة قدرها ١ ٪ فقط. وهذا يشير إلى أن معدل النمو الحقيقي في المملكة على الرغم من ارتفاعه لا يزال متواضع جدا ولا يتناسب مع طبيعة وحجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد السعودي في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني وزيادة معدلات البطالة والمطالبة بالمزيد من الفرص الوظيفية للأعداد المتزايدة الداخلة إلى سوق العمل. فعلى الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعديد من الدول العربية، فإن التقديرات تشير إلى أن هذا المتوسط قد انخفض من ٨٥٦٠ دولار عام ٢٠٠٠م إلى ٨٠٥٣ عام ٢٠٠٢م وذلك نتيجة لنمو السكان بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٣م). هذا مع الأخذ في الاعتبار إلى أن المتوسط العام لنصيب الفرد السعودي لا يعكس توزيع الدخل بشكل حقيقي حسب فئاته أو حسب التوزيع الجغرافي بين الريف والحضر، مما يعني أن نسبة كبيرة وربما كبيرة جدا من أفراد المجتمع ينخفض دخلها عن المتوسط سالف الذكر.

وإذا نظرنا إلى توزيع الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي نلاحظ الأهمية النسبية لقطاع الزيت ومنتجاته في توليد الناتج، حيث وصلت النسبة إلى ما يقارب ٤٠ ٪

في العام ٢٠٠٢م. لذلك فمن الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد السعودي بالتطورات والأحداث العالمية بشكل كبير وبخاصة التقلبات التي تحدث في أسعار النفط والمنتجات البترولية التي تؤثر مباشرة على حصيلة الدولة من الإيرادات. ونتيجة للموارد المالية الضخمة التي حصلت عليها المملكة من القطاع النفطي، فقد تمكنت الدولة في العقود القليلة الماضية من ضخ استثمارات مالية ضخمة وتحقيق معدلات نمو عالية وإنجازات ملحوظة في مجالات البنى التحتية وتطوير العديد من الأنشطة الإنتاجية الصناعية والزراعية، إضافة إلى تطوير قطاع الخدمات، وبصفة خاصة الصحة والتعليم والإسكان. وقد ارتبطت تلك الاستثمارات بما سمي بالثورة النفطية الناتجة من ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينيات التي كانت المحرك الأساسي للنمو العام خلال تلك الفترة، والتي نتج عنها ارتفاع حركة تشغيل العمالة السعودية على نطاق واسع في جميع قطاعات الاقتصاد. ومع انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات تراجعت العائدات النفطية وانخفض حجم الاستثمار العام وتباطأ معدل النمو الاقتصادي واتسعت فجوة الموارد وانخفض الطلب على الأيدي العاملة وبدأت مشكلة البطالة في الظهور. ولا يزال الاقتصاد السعودي يعاني من تباطؤ النمو الاقتصادي ومحدودية القاعدة الإنتاجية وضعف القدرة على توليد وظائف جديدة تتناسب والإعداد المتزايدة من الراغبين في الحصول على فرص وظيفية. وقد ساهمت عوامل عديدة في تفاقم هذه المشكلة من أهمها تنامي العجز في ميزانية الدولة، والسلبيات الناشئة عن الاعتماد المفرط على القطاع العام، وبطء نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد السعودي، إضافة إلى عدم وضوح السياسات والبرامج التنموية، وضعف القدرة التنافسية للقطاع الخاص الناتجة عن انخفاض الإمكانيات والقدرات الفنية والتقنية والتنظيمية. كل هذه العوامل أدت إلى رفع معدلات البطالة إلى أرقام عشرية أثرت على الوضع الاجتماعي لغالبية سكان المملكة وزادت نسبة الفقر وانخفضت مستويات المعيشة في مختلف المناطق. ويزيد الأمر خطورة الميل المستمر لهذه المشكلة نحو الارتفاع بحيث أصبحت

مشكلة البطالة مشكلة حقيقية وهاجس يورق الكثير من المواطنين ومتخذي القرار في المملكة.

### المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد السعودي

استنادا للدور التاريخي والحيوي الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في صياغة تاريخ التطور الاقتصادي والصناعي في العديد من الدول المتقدمة، فقد لاقى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة اهتماما لا بأس به من الجهات الرسمية المختلفة في المملكة العربية السعودية. فلقد جاءت خطة التنمية الرابعة (١٩٨٥م - ١٩٩٠م) لتمثل بداية الاهتمام بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أشارت الخطة إلى ضرورة إيجاد نوع من التوازن عند تقديم القروض المصرفية الحكومية وتسهيل حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على القدر الكافي من هذه القروض (وزارة التخطيط، ١٩٨٥م). كما انعكس هذا الاهتمام بصورة أكثر وضوحا في خطط التنمية المتعاقبة، فلقد طرحت خطة التنمية الخامسة على سبيل المثال العديد من المبادرات التي يجب الأخذ بها لدعم وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. من هذه المبادرات ما يلي (وزارة التخطيط، ١٩٩٠م) :

- تشجيع اندماج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في شكل شركات مساهمة للاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية وتحسين مقدرتها التنافسية محليا وإقليميا.
- تسهيل الأنظمة واللوائح الخاصة بمنح العقود الحكومية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- النظر في إمكانية زيادة التمويل وتنفيذ برامج مساعدات فنية واستشارية ذات تكلفة منخفضة من خلال بنك التسليف السعودي أو من خلال إنشاء بنك متخصص للمنشآت الصغيرة.

- تشجيع الصناعات التعدينية من خلال تقديم المساعدات المالية والعينية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وكذلك شراء الخامات المعدنية والمركبات، والمساعدة في توفير التجهيزات الأساسية والخدمات المساندة.
- إعادة النظر في واقع المنشآت الصغيرة واستحداث الأنظمة واللوائح التي تدعم مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

وقد صاحب هذا الاهتمام تهيئة البنية التحتية المناسبة مما ساعد على إنتشار هذه المنشآت في جميع القطاعات الاقتصادية (دحلان، ١٩٩٧م). كما قامت الدولة بمحاولة دعم هذه المنشآت من خلال محاولة تطوير الخدمات الائتمانية التي تقدمها بنوك التنمية والبنوك التجارية (صندوق التنمية الصناعية السعودي، ١٩٩٩م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٩٩٩م). كما أن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج بشكل نسبي أسهم في خفض التكلفة الإنتاجية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقوية قدراتها التنافسية. إن هذه التسهيلات في مجملها ساهمت بشكل ملحوظ في رفع حجم الاستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص استثمار جديدة ساهمت في دعم الاقتصاد الوطني.

#### البيئة الاقتصادية والاستثمارية لمنطقة مكة المكرمة :

تتمتع منطقة مكة المكرمة بالملكة العربية السعودية بمجموعة من العوامل والمبررات، التي تجعل منها موطننا مميزا لنجاح العديد من الفرص الاستثمارية في كثير من المجالات. من ابرز هذه العوامل وجود مدينة مكة المكرمة المدينة المقدسة الأولى عند المسلمين في هذه المنطقة، فهي مهبط الوحي وموقع المسجد الحرام والكعبة المشرفة. ويفد على هذه المدينة المقدسة الملايين من المسلمين من شتى بقاع العالم لأداء فريضة الحج ومناسك العمرة. كما تتميز منطقة مكة المكرمة بإطلالتها على البحر الأحمر من الغرب وامتدادها من مملكة الأردن وجمهورية مصر شمالا إلى جمهورية

اليمن جنوبا. أما من الجهة الشرقية فتحدها مدينة الرياض بما فيها من كثافة سكانية تنعكس إيجابا على بيئتها الاستثمارية الواعدة.

وتتمتع منطقة مكة المكرمة بوجود شبكة من الطرق السريعة بمواصفات جيدة بين مدنها المختلفة من ناحية وبين هذه المدن والدول المجاورة من ناحية أخرى. أما من حيث النقل الجوي، فيوجد بالمنطقة العديد من المطارات الدولية والمحلية بطاقات استيعابية كبيرة جدا. هذه المطارات إضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للمسافرين والركاب، فإنها مزودة كذلك بمراكز تحميل وتفريغ للبضائع من جميع الأنواع. كما يوجد بالمنطقة، على خلاف المناطق الأخرى بالملكة، العديد من الموانئ البحرية المخصصة لأغراض النقل المختلفة والمرتبطة بمختلف أسواق العالم في أوروبا والمحيط الأطلسي. من أهم هذه الموانئ ميناء جدة الإسلامي والذي يعد من أضخم الموانئ في المملكة. ويتوفر بمنطقة مكة المكرمة شبكات ومرافق عامة لدعم حركة الاستثمار في جميع المجالات، حيث تقوم الشركة السعودية الموحدة للكهرباء بإمداد معظم مدن المنطقة وقرائها بالطاقة الكهربائية اللازمة على مدار ٢٤ ساعة. كما أن المياه، على الرغم من بعض الصعوبات، يتم توصيلها بشكل جيد إلى المستفيدين من الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة وبأسعار مناسبة. وتتعلم المنطقة كذلك بوسائل اتصال جيدة جدا تربطها بجميع مدن ودول العالم سواء بالهاتف أو التلكس أو الفاكس أو البريد والبرق أو خدمات الانترنت.

ومن أهم ما اشتهرت به منطقة مكة المكرمة عمل أهلها في مجال التجارة بمختلف أنواعها من تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الأعمال. وقد توجهت استثمارات ضخمة من القطاع الخاص في السنوات القليلة الماضية نحو إنشاء المزيد من المنشآت لمواجهة متطلبات الأفراد المتزايدة في هذا القطاع. وقد نما القطاع التجاري في هذه المنطقة في السنوات الماضية بشكل ملفت للنظر سواء في عدد المؤسسات والشركات المسجلة العاملة أو في عدد العمالة المنتسبة لهذا القطاع. وأصبحت منطقة مكة المكرمة تتمتع

بقدره فائقة في تهيئة الجو المناسب للاستثمار وكسب ثقة المستثمر المحلي والأجنبي في هذا القطاع الهام والحيوي. وإلى جانب هذا القطاع هناك قطاعا آخر لا يقل عنه أهمية ونموا هو القطاع السياحي، الذي حظي في السنوات القليلة الماضية باهتمام خاص من قبل القطاع الخاص والمؤسسات والأجهزة الحكومية المختلفة في الدولة. فقد أصبحت منطقة مكة المكرمة ملاذا للعديد من الأفراد من داخل المملكة ومن خارجها من دول الخليج لقضاء إجازاتهم والاستمتاع بأداء مناسك العمرة والاستفادة من المرافق السياحية المتوفرة في بعض المدن المجاورة لمدينة مكة المكرمة كالتائف وجدة. فعلاوة على توفر الإمكانيات والمرافق السياحية العامة كالفنادق والمواقع الأثرية المنتشرة في مختلف مدن المنطقة، هناك أيضا الشواطئ الممتدة على ضفاف البحر الأحمر في الصيف وكذلك الأراضي الجميلة في الطائف التي استطاعت في الآونة الأخيرة أن تجذب أعداد كبيرة من مواطني الدول المجاورة للمملكة.

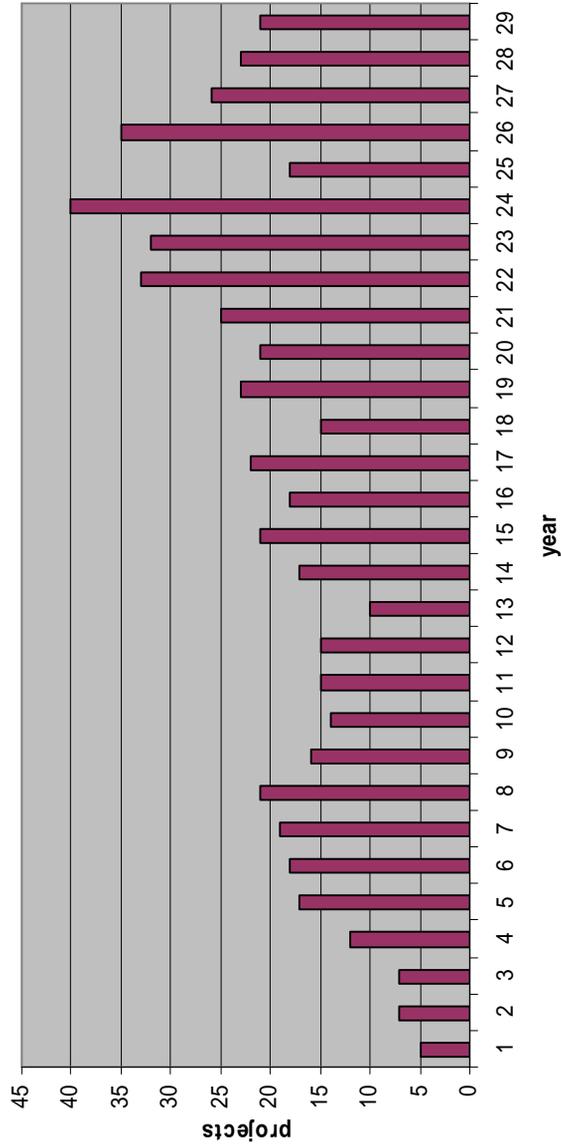
إضافة إلى ذلك فقد أنعم الله على هذه المنطقة بموارد بشرية وطبيعية متنوعة وكبيرة يمكن استغلالها اقتصاديا والاستثمار فيها، فقد عرفت بعض مدن المنطقة منذ القدم بشغف أهلها بحرف يدوية متنوعة واعتبارها مورد رزق وغذاء جيد. فوجود مدن المنطقة على ضفاف البحر الأحمر منحها ميزة توفر الثروة السمكية، التي يمكن استغلالها في عمليات الصيد والصناعات السمكية المتنوعة. كما تتمتع المنطقة بوجود أراضي زراعية خصبة لمجموعة من المحاصيل الزراعية التي يمكن استغلالها كمدخلات لصناعات غذائية متعددة. ولقد استطاع القطاع الزراعي في منطقة مكة المكرمة أن يحقق إنجازات لا بأس بها على الرغم من الشح النسبي والمتزايد في مصادر المياه وظروف المناخ، حيث شهد الاستثمار في هذا القطاع توسعا كبيرا نتيجة القروض الزراعية التي تم ضخها في السنوات الأخيرة في مجالات وصناعات زراعية متعددة.

من هنا يمكن القول إن منطقة مكة المكرمة بما تتمتع به من مقومات فريدة ومتنوعة في جميع الاتجاهات لديها القدرة والإمكانية بأن تصبح قاعدة استثمارية متميزة في المملكة للمبادرين الواعدين من رجال الاعمال. إن المناخ الاستثماري في منطقة مكة المكرمة اليوم مهياً أكثر من أي وقت مضى لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية في هذا القطاع الهام والحيوي. ويبقى على الأجهزة المعنية بالدولة وضع السياسات المناسبة وتوجيه مزيد من الدعم والجهود التي من شأنها استغلال هذه الفرصة بما يعود على الاقتصاد السعودي بالمنفعة والنمو.

### ملاحح الاستثمار في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة

تلبية لاحتياجات منطقة مكة المكرمة من المنتجات الهامة والضرورية شأنها في ذلك شأن باقي مناطق المملكة، تم إقامة وتأسيس العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بسمات وخصائص المنطقة. وقد كانت البدايات الأولى للصناعات الحديثة في منطقة مكة المكرمة في عام ١٣٧٣هـ، وذلك بإنشاء ثلاث مصانع هي مصنع الحجاز للمعادن، ومصنع ثلج الخياط، ومصنع النهدي للمكرونة (الدار السعودية للخدمات الاستشارية، ١٩٩٩م). هذا وقد توالى وانتشرت بعد ذلك المصانع الصغيرة والمتوسطة في مختلف المدن التابعة لمنطقة مكة المكرمة لتصل إلى ٥٦٧ مصنعا بنهاية العام ١٤٢٣هـ. ويقدر حجم الاستثمار في هذه المصانع ما يقارب ٤٦٣٨ مليون ريال سعودي، ويعمل بها حوالي ٢٤٤٨٥ عامل. ويوضح الشكل رقم (١) أعداد المصانع الصغيرة والمتوسطة الذي نشأت في منطقة مكة المكرمة في كل سنة منذ بداية العام ١٣٩٤هـ حتى عام ١٤٢٣هـ. كما يوضح الجدول رقم (١) توزيع أعداد المصانع الصغيرة والمتوسطة بمنطقة مكة المكرمة وعدد العمالة وحجم الاستثمارات بها طبقاً لنوع الصناعة وذلك حتى نهاية عام ١٤٢٣هـ.

شكل (١)  
أعداد المصانع الصغيرة والمتوسطة التي أنشأت في كل عام  
من ١٣٩٤هـ - ١٤٢٣هـ في منطقة مكة المكرمة



المصدر: دليل المصانع السعودية، ١٤٢٤هـ.

## الجدول رقم (١)

توزيع أعداد المصانع الصغيرة والمتوسطة بمنطقة مكة المكرمة  
وعدد العمالة وحجم الاستثمارات

م	نوع الصناعة	عدد المصانع	عدد العمالة	حجم الاستثمار
١	صناعة المواد الغذائية والمشروبات	٧٦	٣٠٤٢	٦٢٨,٤ مليون
٢	صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود	٣٤	١٩٠٢	٢٦١,٣
٣	صناعة الخشب ومنتجاته والاثاث	٢٩	١٣٣٣	٢٤٦,٥
٤	صناعة الورق والطباعة والنشر	٣٤	١٦٢٨	٣١٨,٥
٥	الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية	١٣٥	٥٢٥١	١٠٥٩,٩
٦	صناعة مواد البناء والخزف والزجاج	٦٧	٢٩٠٢	٥٩٥,٦
٧	الصناعات المعدنية الاساسية	٣	١١١	٣٠,٨
٨	صناعة المنتجات المعدنية المصنعة	١٦٩	٧٨٤٧	١٤٢٠,٤
٩	صناعات متنوعة (الذهب ، الدعاية والاعلان ..)	١٧	٥١٩	٩٩
١٠	النقل والتخزين	٣	٦١	٢٢,٥٨
	إجمالي عدد المصانع الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة	٥٦٧	٢٤٤٨٥	٤٦٣٨
	إجمالي عدد المصانع الصغيرة والمتوسطة في المملكة		٢٣٨٦	
	نسبة منطقة مكة المكرمة إلى المملكة		%٢٣,٧	

المصدر: دليل المصانع السعودية، ١٤٢٤هـ

ويمكن من خلال الشكل والجدول السابقين الخروج ببعض النقاط الهامة المتعلقة بملامح الاستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة التي تمثل هدف هذه الدراسة وهي:

١. يشير الشكل رقم (١) إلى انتشار المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة، وأن هذا الانتشار بدأ سريعاً في السنوات الأولى التي شملتها الدراسة (١٣٩٤هـ - ١٤٢٣هـ) وبعد فترة من الوقت تناقصت سرعة هذا الانتشار ثم عاد مرة أخرى إلى التسارع، حيث زادت نسبة المنشآت التي تم تأسيسها كل عام وذلك في الأعوام من ١٤١٥هـ - ١٤٢٠هـ تقريباً. وهذا يتناسب وحالة المملكة العربية السعودية حيث تسارع نمو القطاع الصناعي بشكل عام في فترة الطفرة الاقتصادية وبالتحديد في بداية السبعينات الميلادية. ثم تباطأ بعد ذلك لفترة من الوقت في فترة تميزت بالركود الاقتصادي ثم عاود نموه السريع في بداية التسعينات.

٢. يلاحظ من الشكل أن المدة الزمنية اللازمة لانتشار المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة تراوحت بين ١٠ - ١٥ سنة. وهذه فترة زمنية قصيرة نسبياً، مما يدل على سرعة انتشار هذه المنشآت وشيوعها. ولعل ذلك يعود إلى حقيقة مفادها هو أن معظم أصحاب هذه المنشآت يعتبرون ان الاستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفي القطاع الصناعي بالتحديد استثماراً خطراً في مراحله الأولى، وبعد فترة من الوقت وعند ازدياد المعلومات والخبرات المتراكمة لدى المستثمرين في هذا القطاع، ومع نجاح العديد من المنشآت، يبدأ مستوى الخطورة في الانخفاض ويبدأ المستثمر الصغير في التفكير في الدخول في هذا النوع من الاستثمار وبالتالي تزداد سرعة انتشار هذه المنشآت.

٣. أن هناك تنوعاً في طبيعة عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في منطقة مكة المكرمة (انظر الجدول رقم ١). كما أن عددها يمثل نسبة كبيرة (٢٣,٧٪) من

إجمالي عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عموم مناطق ومدن المملكة العربية السعودية. وهذا يمكن فهمه من خلال النظر إلى ضخامة حجم الأموال المستثمرة في هذا القطاع، حيث بلغت الأموال المستثمرة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة ٤٦٣٨ مليون ريال. وهذا مؤشر واضح على أهمية منطقة مكة المكرمة كمناطق خصبة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع وفي مختلف النشاطات. وربما يعود ذلك إلى تمتع المنطقة بمناخ استثمار ايجابي وجيد نظرا لتوفر مقومات عديدة ذكرناها سلفا، منها وجود سوق استهلاكي كبير يعتبر من اكبر الأسواق الاستهلاكية بالمملكة. كما أن وجود أكثر من ١٠ مليون حاج ومعمتر يفيدون إلى منطقة مكة المكرمة سنويا من خارج وداخل المملكة أمر محفز لنمو هذا النوع من المنشآت. هذا إلى جانب وجود حركة سياحية متطورة في بعض مدن المنطقة كمدينتي جدة والطائف الأمر الذي ساعد على انتعاش الحركة التجارية وزيادة فرص الترويج والتسويق للمنتجات الصناعية.

والجدير ذكره هنا إن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يشكل عقبة أمام انتشار هذا النوع من المنشآت ليس في منطقة مكة المكرمة وحسب وإنما في جميع مناطق المملكة العربية السعودية (الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، ١٩٩٨م). حيث تشير الدراسات إلى ان التمويل الشخصي والتمويل العائلي الذي يأتي من الأهل والأصدقاء من المصادر التمويلية الأكثر استخداما وشيوعا عند البدء بمشروعات استثمارية صغيرة نتيجة لبساطة هذه المصادر وسهولة شروط الحصول عليها (السهلاوي وعبد القادر، ٢٠٠٢م). أما التمويل المتاح من البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الحكومية المتخصصة فيأتي في المرتبة الثانية. وبغض النظر عن الأسباب المؤدية إلى محدودية العمليات الإقراضية الممنوحة من البنوك التجارية والمؤسسات الحكومية المتخصصة والتي تختلف وجهات النظر فيها من فريق لآخر، فإننا نؤكد على ضرورة تدليل جميع الصعوبات التمويلية التي يمكن ان تكون عائقا أمام مساهمة البنوك

التجارية السعودية ومؤسسات التمويل المتخصصة كصندوق التنمية الصناعية السعودي وبنك التسليف السعودي في دعم وتقديم التمويل المطلوب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة وجميع مناطق المملكة إلى حين إيجاد المؤسسة التمويلية المناسبة لنمو هذا النوع من المنشآت وبالتالي إمكانية ان تقوم هذه المنشآت بدورها المطلوب في دعم مسيرة الاقتصاد السعودي.

٤. ارتفاع عدد العمالة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة مكة المكرمة ليصل إلى ٢٤٤٨٥ فرصة عمل في ٥٦٧ منشأة صناعية صغيرة أو متوسطة. وهذا يؤكد الدور الرائد الذي يمكن أن تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة في إيجاد آفاق وفرص عمل جديدة للشباب من أبناء هذه المنطقة وممن هم حديثي التخرج من البنين والبنات بعيدا عن الوظائف العامة التي أصبحت في أيامنا هذه بعيدة المنال. وبالتالي التقليل بشكل كبير من حدة مشكلة البطالة وخلق فكر جديد لدى الشباب بعدم الانتظار والبحث عن أسلوب جديد للعمل من خلال القيام بإنشاء مشاريع خاصة بهم والإسهام في الوقت نفسه في توفير وظائف جديدة للآخرين في شتى مجالات الإنتاج وتكوين جيل جديد من المستثمرين على مستوى عال من الإبداع والكفاءة. وهذه الفرص الوظيفية الكبيرة التي يوفرها قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة مكة المكرمة والتي هي اليوم مشغولة بعمالة غير سعودية تؤكد ما توصل إليه العديد من الباحثين من أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية أحد أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة الوطنية المتاحة في سوق العمل (العمار، ١٩٩٩م، سليمان، ١٩٩٩م). ويبقى على الجهات الرسمية في منطقة مكة المكرمة سواء غرف تجارية أو مؤسسات تعليمية مختلفة أن تولي هذه المنشآت الأهمية القصوى التي تستحقها وتضعها ضمن استراتيجياتها، وان تسعى كذلك من خلال برامجها وفعاليتها المتنوعة إلى إعداد وتهيئة الكوادر السعودية

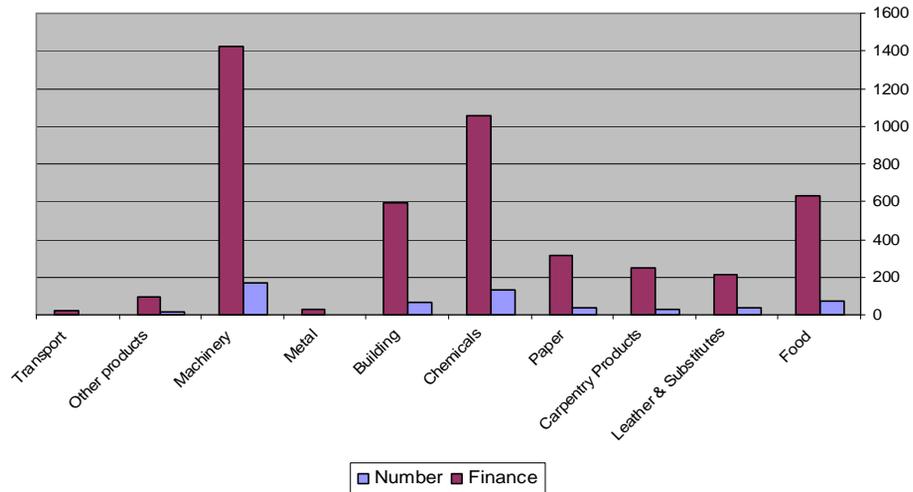
لدخول مجال العمل الحر وذلك من خلال نشر الوعي بأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما يجب أن تقوم جميع الجهات ذات العلاقة بتوفير كل المقومات اللازمة لنجاح هذه المنشآت التي لا غنى عنها للاقتصاد السعودي.

٥. وجود توجه لدى صغار المستثمرين المحليين في منطقة مكة المكرمة للاستثمار في قطاعات صناعية معينة أكثر من غيرها. فقد جاء قطاع صناعة المنتجات المعدنية المصنعة في المرتبة الأولى بحجم استثمار قدره ١٤٢٠,٤ مليون ريال ويعدد منشآت صغيرة ومتوسطة قدرها ١٦٩ منشأة. وجاء في المرتبة الثانية قطاع الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بحجم استثمار قدره ١٠٥٩,٩ مليون ريال ويعدد منشآت قدرها ١٣٥ منشأة. في حين جاء في المرتبة الثالثة قطاع المواد الغذائية باستثمارات مالية قدرها ٦٢٨,٤ مليون ريال في ٧٦ منشأة صغيرة و متوسطة. وفي المرتبة الرابعة من حيث الأهمية يأتي قطاع مواد البناء والخزف والزجاج ليشمل ٦٧ منشأة وباستثمارات إجمالية قدرها ٥٩٥,٦ مليون ريال. ومن ثم تأتي القطاعات الصناعية الأخرى (انظر الشكل ٢). وهنا يمكن القول أن هذه القطاعات الفرعية ربما تتميز بجاذبية ومنافسة عالية من قبل صغار المستثمرين في منطقة مكة المكرمة، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهد من المسؤولين في هذه المنطقة كالعرف التجارية مثلا لدراسة هذه القطاعات والتركيز عليها وجعل منطقة مكة المكرمة ذات بيئة مناسبة لتطويرها ودعم مقدرتها على النجاح والاستمرار. فمثلا يتضمن قطاع المنتجات المعدنية المصنعة مجموعة من الصناعات التي يجب دراستها بشكل مفصل كصناعة المكيفات والأفران والغسالات وغيرها. كما يجب دراسة أوجه القصور إن كان هناك قصورا في بعض الجوانب المتعلقة بخصائص مكة المكرمة ومحاولة معالجتها وتطويرها. فربما يلحظ أن معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات الأربع الأولى والتي تميزت بأهمية واضحة من قبل

المستثمرين في منطقة مكة المكرمة تعاني من محدودية تسويق منتجاتها وتركيزها على السوق المحلي فقط ولا يوجد لديها استراتيجيات واضحة تهتم بالأسواق الدولية مما يستوجب العمل على مساعدة هذه المنشآت في رسم الاستراتيجيات المناسبة من خلال توفير ما تحتاجه من متطلبات أساسية كتوفير المعلومات والكادر السعودي المؤهل. أو قد تشير الدراسات إلى ضعف التنسيق والتعاون والتحالف الاستراتيجي بين المنشآت العاملة في القطاع الواحد وبين المنشآت العاملة في القطاعات الأخرى المرتبطة بها. الأمر الذي يستوجب تعزيز مجالات التعاون بين هذه المنشآت في جميع المجالات والعمل على تطويرها سواء في مجال تدريب الموظفين وتهيئتهم أو في توفير المعلومات والمشاركة في الجهود التصديرية وغير ذلك من مجالات.

### شكل رقم (٢)

توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنطقة مكة المكرمة  
حسب القطاعات الصناعية



المصدر: دليل المصانع السعودية، ١٤٢٤هـ

٦. النقطة الأخيرة التي يمكن ملاحظتها في الشكل (١) والتي نعتبرها في غاية الأهمية هي انخفاض واضح في عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة العاملة في منطقة مكة المكرمة منذ بدء العام ١٤٢٠هـ تقريبا. هذه الظاهرة لا تقتصر على ما يبدو على منطقة مكة المكرمة وإنما تمتد لتشمل جميع مناطق المملكة. وهذا يدل على وجود عزوف واضح لدى المستثمر السعودي في الانخراط في إقامة مشاريع جديدة في القطاع الصناعي. وعلى الرغم من عدم وجود دراسات تفسر أسباب ذلك، فأنا نعتقد أن السبب في ذلك يعود إلى توجه المستثمرين وخاصة صغار المستثمرين نحو الاستثمار في سوق الأسهم السعودي الذي استطاع في الآونة الأخيرة من أن يحقق مكاسب كبيرة لهذه الفئة من المستثمرين. وهذا بدون شك ظاهرة خطيرة جدا يجب التوقف عندها ودراستها بشيء من التفصيل لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد السعودي والأهداف التي وضعت له والتي من أهمها توجيه مدخرات الافراد إلى الاستثمار في قطاعات اقتصادية تحقق قيمة إضافية حقيقية للاقتصاد الوطني وتزيد من متانته. إن استمرار الاستثمار في سوق الأسهم السعودي وانخفاض حجم الاستثمارات الموجهة نحو القطاعات الإنتاجية من شأنه أن يؤثر سلبا على توقعات المبادر السعودي وعلى معدل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

#### الخلاصة والتوصيات :

قدمت هذه الدراسة ولأول مرة بحسب علم الباحث تحليلا لملاح الاستثمار في قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة. وقد اعتمدت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي الوصفي الذي يستند إلى المصادر المكتبية والدراسات والوثائق المنشورة المتعلقة بواقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بشكل عام، وفي منطقة مكة المكرمة بشكل خاص. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة قطاع تنموي له مقومات وجذور متأصلة في منطقة مكة المكرمة، وانه يبشر بمستقبل واعد يساهم في حل العديد من

المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الاقتصاد السعودي. ذلك أن هذا القطاع يتميز بقدرته الفائقة على توفير فرص عمل لنسبة كبيرة من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل وبرؤوس أموال مناسبة. فقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع معدل انتشار المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة، حيث اتضح أن انتشار هذا النوع من المنشآت بدأ سريعاً في السنوات الأولى التي شملتها الدراسة وبعد فترة من الوقت تناقصت سرعة هذا الانتشار ثم عاد مرة أخرى إلى التسارع حيث زادت نسبة المنشآت التي تم تأسيسها. وفي السنوات الثلاث الأخيرة لوحظ وجود انخفاض في وتيرة هذا الانتشار لأسباب كثيرة أهمها انخراط صغار المستثمرين في منطقة مكة المكرمة وفي مختلف مناطق المملكة نحو الاستثمار في سوق الأسهم السعودي.

كما قامت الدراسة بتحليل ملامح وطبيعة الاقتصاد السعودي، حيث لوحظ إن توفير فرص عمل جديدة للمواطن السعودي من الجنسين يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي في السنوات القليلة القادمة، وهي مهمة تتطلب نوايا حقيقية للإصلاح ومجهودات نوعية في ظل ظروف سياسية واقتصادية غير مستقرة تمر بها المنطقة الخليجية واقتصاديات دولها. إن زيادة فرص العمل هدف يتطلب استثمارات إضافية تفوق المعدلات التي كانت سائدة خلال السنوات الماضية، ويتطلب كذلك تعزيز حقيقي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتهيئة المناخ المناسب لنموه من خلال توفير المزيد من السياسات الاقتصادية والمالية الناجعة وتقديم كافة التسهيلات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار. فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي طبقت خلال العقود القليلة الماضية لم تؤد إلى توفير فرص عمل كافية ولا إلى خلق كادر سعودي باستطاعته المنافسة عالمياً والصمود أمام تحديات العولمة وانفتاح الأسواق على بعضها البعض، بل ربما بعض هذه السياسات كانت سبباً في تفاقم العديد من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد السعودي اليوم. إن الحلول والسياسات التي تستهدف تصحيح مسار الاقتصاد السعودي ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة يتعين النظر إليها على أنها

حزمة متكاملة تشمل سياسات تنموية في مجال التعليم والصحة والإنتاج والنظام المالي والتشريعات والأطر والإجراءات وغيرها من سياسات. وإذا لم يتم تحقيق ذلك، فإن القوى العاملة السعودية ستصبح عنصر ضعف في تباطؤ وتيرة التنمية وتحقيق انعكاسات سلبية على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية في الدولة.

إن نتائج هذه الدراسة من شأنها أن تثير شهية الجهات المخلصة والمرتبطة بتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بضرورة إيجاد الآليات المناسبة لتشجيع المنشآت العاملة في هذا القطاع الهام على النمو والتطور وتفعيل دورها في الاقتصاد السعودي، وأن تقوم بوضع السياسات الناجعة لتطوير هذا القطاع وتعيد النظر في السياسات والأنظمة القائمة التي لا تلبي احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعمل على تحديثها ليس على مستوى منطقة مكة المكرمة وحسب وإنما في جميع مناطق ومدن المملكة.

## المراجع

١. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (٢٠٠٣م)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
٢. الدار السعودية للخدمات الاستشارية (١٩٩٩م)، "الصناعات التقليدية المرتبطة بالحج والعمرة في مكة المكرمة"، ندوة فرص الاستثمار بمكة المكرمة ، الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة.
٣. دحلان، عبد الله صادق (١٩٩٧م). " نحو إطار امثل للتكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة في المملكة العربية السعودية" ، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي العاشر لجمعية الاقتصاد السعودية حول واقع ومستقبل الصناعة السعودية، الرياض: جامعة الملك سعود.
٤. سليمان، محمد حبيب عبد الكريم (١٩٩٩م). " ازدياد أعداد المنشآت الفردية وأثرها في اختلالات سوق العمل"، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة لندوة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق تمويلها، الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
٥. السهلاوي، خالد عبد العزيز و عبد القادر محمد احمد عبد الله (٢٠٠٢م)، "خصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة: دراسة تطبيقية على المنشآت الخاصة في قطاعي التعليم والصحة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية" ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد الثالث، العدد الأول.
٦. السهلاوي، خالد عبد العزيز(٢٠٠١م)، "معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية"، معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، المجلد الواحد والأربعون، العدد الثاني.
٧. السهلاوي، خالد عبد العزيز(٢٠٠٤م)، " دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية"، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد ٩٤، السنة الرابعة والعشرون.
٨. صندوق التنمية الصناعية السعودية (١٩٩٩م) " الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق تمويلها، الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
٩. العمار، سعد بن عبد الرحمن (١٩٩٩م) "واقع دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل للمواطنين"، ورقة عمل أعدتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لندوة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق تمويلها، الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

١٠. الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية (١٩٩٨م) "المشروعات الصغيرة والمتكررة: المشاكل والحلول"، الإدارة الاقتصادية والبحوث، الدمام، المملكة العربية السعودية.
١١. غرفة تجارة وصناعة وزراعة الفجيرة (١٩٩٨م)، "المشروعات الصغيرة : المفهوم والخصائص" دولة الإمارات العربية المتحدة.
١٢. مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية (١٩٩٤م) "واقع اقتصاديات الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون الخليجي ودور الغرف التجارية الصناعية في تنميتها"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة أساليب تنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسقط: سلطنة عمان.
١٣. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (١٩٩٤م). "نحو استراتيجية خليجية موحدة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة أساليب تنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسقط: سلطنة عمان.
١٤. وزارة التجارة والصناعة، (١٤٢٤هـ)، دليل المصانع السعودية.
١٥. وزارة التخطيط (١٩٨٥م). خطة التنمية الرابعة، الرياض: وزارة التخطيط.
١٦. وزارة التخطيط (١٩٩٠م). خطة التنمية الخامسة، الرياض: وزارة التخطيط.
١٧. وزارة الصناعة والكهرباء والدار السعودية للخدمات الاستشارية (١٩٩٩م) " الصناعات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق تمويلها، الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
١٨. وزارة المالية والاقتصاد الوطني (١٩٩٩م) "دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية"، ورقة أعدت لندوة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق تمويلها، الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

## **The Nature and Size of Investment of Small and Medium Size Enterprises in the Saudi Economy: Case Study of Small Industrial Firms in the Province of Makkah Almukarama**

**Khalid Abdulaziz Al-Sahlawi**

College of Administration Studies and Planning, King Faisal University  
Al-Ahasa, Kingdom of Saudi Arabia

### **Abstract**

This study analysis the key issues that influence the growth and development of small and medieme firms in the area of Makkah Almukarama in Saudi Arabia. The study outlines the factors that are dominant in this sector and explore the effect it has on the Saudi economy. This study documented the striking changes in the size structure of small and medieme firms in Makkah which have taken place over the past thirty years. On the basis of trends which is observed, the study concluded that: the smal firm sector is in a state of long-term increase, both in size and in its importance of the Saudi economy.